

نظرية البقاء الصناعي إطار تحليلي في تفسير استمرارية المنشآت الصناعية وديناميكيات خروجها من السوق

Industrial Survival Theory. An Analytical Framework for Explaining the Continuity of Industrial Firms and Their Market Exit Dynamics

ا. سهاد احمد رشيد عبود المكية

ا.م. حسين علي احمد

قسم الاقتصاد/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة

Suhad.rasheed@uobasrah.edu.iq

hussain.ahmed@uobasrah.edu.iq

تاريخ التعديل : 2026/06/14

تاريخ النشر : 2026/10/25

تاريخ تقديم البحث : 2026/06/13

تاريخ قبول النشر : 2026/07/21

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تطوير إطار نظري متكامل لتفسير ظاهرة البقاء الصناعي واستمرار المنشآت الصناعية في السوق، في مقابل خروج منشآت أخرى رغم انتمائها إلى القطاع نفسه. وينطلق البحث من ملاحظة وجود فجوة واضحة في أدبيات الاقتصاد الصناعي، إذ ركزت معظم الدراسات على قضايا هيكل السوق، والمنافسة، والاحتكار، والإنتاجية، في حين لم تحظ قضية البقاء الصناعي بوصفها ظاهرة مستقلة بإطار تفسيري شامل يدمج مختلف العوامل المؤثرة فيها.

ويعرّف البحث البقاء الصناعي بأنه قدرة المنشأة الصناعية على الاستمرار في النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة مع المحافظة على قدرتها التنافسية والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية. كما يناقش البحث المحددات الداخلية للبقاء الصناعي، المتمثلة في الكفاءة الإدارية، وحجم المنشأة، والقدرة الإنتاجية، وإدارة التكاليف والجودة، إلى جانب المحددات الخارجية المتمثلة في شدة المنافسة، والسياسات الحكومية، والتمويل، والاستقرار الاقتصادي، والإطار التنظيمي والمؤسسي.

واعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي، يقوم البحث بدمج عدد من النظريات الرئيسية في الاقتصاد الصناعي، ومنها نظرية هيكل السوق والأداء، ونظرية تكاليف المعاملات، ونظرية الموارد والقدرات، ونظرية الميزة التنافسية، وصولاً إلى اقتراح نموذج نظري جديد تحت مسمى إطار البقاء الصناعي (Industrial Survival Framework: ISF)، الذي يقوم على أربعة أبعاد مترابطة هي: الكفاءة التشغيلية، والقدرة التنافسية، والمرونة السوقية، والبيئة المؤسسية.

ويقدم البحث مفهوم تحليلي جديد للبقاء الصناعي، وبناء نموذج نظري يمكن أن يشكل أساساً للدراسات التطبيقية المستقبلية في الاقتصاد الصناعي.

الكلمات المفتاحية: البقاء الصناعي، الاقتصاد الصناعي، المنشآت الصناعية، القدرة التنافسية، الكفاءة التشغيلية، المرونة السوقية، البيئة المؤسسية. خروج المنشآت.

Abstract

This study aims to develop an integrated theoretical framework for explaining industrial survival and firm exit. While industrial economics has traditionally focused on market structure, competition, monopoly, pricing, and productivity, the issue of industrial survival has received relatively limited attention as an independent analytical phenomenon.

Industrial survival is defined as the ability of industrial firms to maintain economic activity over the long run while preserving competitiveness and adapting to economic and institutional changes. The study examines both internal determinants—such as managerial efficiency, firm size, production capacity, cost management, and quality—and external determinants, including market competition, government policies, access to finance, macroeconomic stability, and institutional arrangements.

Using a descriptive-analytical approach, the study integrates major industrial economics theories, including the Structure-Conduct-Performance paradigm, Transaction Cost Economics, the Resource-Based View, and Competitive Advantage Theory. Based on this integration, the paper proposes a new conceptual model entitled the **Industrial Survival Framework (ISF)**, which consists of four dimensions: operational efficiency, competitive capability, market flexibility, and institutional environment.

The study contributes to the literature by introducing a new analytical concept of industrial survival and providing a theoretical foundation for future empirical research in industrial economics.

المقدمة

يمثل القطاع الصناعي أحد المرتكزات الأساسية للنمو الاقتصادي والتنوع الإنتاجي، لما يؤديه من دور محوري في خلق القيمة المضافة، وزيادة التشغيل، وتحفيز الابتكار، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية. غير أن أداء القطاع الصناعي لا يُقاس فقط بعدد المنشآت الداخلة إلى السوق أو بحجم الإنتاج المتحقق، بل يتجسد أيضًا في قدرة المنشآت الصناعية على الاستمرار والبقاء في بيئة اقتصادية تتسم بالتغير المستمر واشتداد المنافسة.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن خروج المنشآت الصناعية من السوق يمثل جزءًا طبيعيًا من ديناميكية النشاط الاقتصادي، إلا أن استمرار بعض المنشآت لعقود طويلة مقابل اختفاء منشآت أخرى تعمل في الظروف نفسها يثير تساؤلات جوهرية تتعلق بطبيعة العوامل المحددة للبقاء الصناعي.

ورغم الإسهامات الكبيرة التي قدمتها أدبيات الاقتصاد الصناعي في تفسير سلوك المنشآت وهيكّل الأسواق ومستويات الكفاءة والإنتاجية، فإن موضوع البقاء الصناعي لم يحظَ بإطار نظري متكامل يجمع بين الأبعاد التشغيلية والتنافسية والمؤسسية والتنظيمية في نموذج واحد قادر على تفسير ظاهرة الاستمرار أو الخروج من السوق.

ومن هذا المنطلق، يسعى البحث الحالي إلى تطوير مفهوم البقاء الصناعي وبناء إطار تحليلي جديد يدمج بين أبرز النظريات الاقتصادية ذات الصلة، بما يتيح تقديم رؤية أكثر شمولاً لتفسير استمرار المنشآت الصناعية على المدى الطويل.

مشكلة البحث

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت بعض محددات بقاء المنشآت الصناعية، فإن معظم هذه الدراسات ركزت على عوامل جزئية ومنفصلة، مثل حجم المنشأة، أو الابتكار، أو الكفاءة الإنتاجية، أو البيئة المؤسسية، دون وجود إطار نظري شامل يربط هذه المتغيرات ضمن نموذج تفسيري موحد.

وعليه، تتمثل مشكلة البحث في:

غياب إطار نظري متكامل يفسر بقاء المنشآت الصناعية واستمرارها في السوق من خلال دمج العوامل الاقتصادية والتنظيمية والتنافسية والمؤسسية في نموذج تحليلي واحد.

وينبثق عن المشكلة الرئيسية التساؤلات الآتية:

1. ما المقصود بالبقاء الصناعي؟
2. ما الفرق بين البقاء الصناعي والنمو الصناعي؟
3. ما أهم المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في بقاء المنشآت الصناعية؟
4. ما دور هيكل السوق والبيئة المؤسسية في تفسير استمرار المنشآت؟
5. كيف يمكن بناء إطار نظري متكامل لتفسير البقاء الصناعي؟

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تأصيل مفهوم البقاء الصناعي في إطار الاقتصاد الصناعي .
2. تحديد العوامل المؤثرة في استمرار المنشآت الصناعية أو خروجها من السوق .
3. تحليل إسهامات النظريات الاقتصادية المرتبطة بالبقاء الصناعي .
4. بناء إطار نظري جديد لتفسير البقاء الصناعي .
5. توفير أساس علمي يمكن الاستناد إليه في الدراسات التطبيقية المستقبلية .

أهمية البحث

أولاً: الأهمية العلمية

- إثراء أدبيات الاقتصاد الصناعي بمفهوم جديد هو "البقاء الصناعي" .
- تقديم نموذج نظري تكاملي يدمج عدة اتجاهات نظرية في الاقتصاد الصناعي .
- فتح مجال بحثي جديد للدراسات المستقبلية .
- تقييم إطاراً للبقاء الصناعي، بهدف تفسير العوامل المؤثرة في استمرار المنشآت الصناعية أو خروجها من السوق.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

- مساعدة صناع القرار في تصميم سياسات داعمة لاستدامة القطاع الصناعي .
- دعم إدارات المنشآت الصناعية في تحديد عوامل النجاح والاستمرار .
- الإسهام في تقليل معدلات خروج المنشآت الصناعية من السوق .

فرضية البحث

يفترض البحث أن احتمالية بقاء المنشآت الصناعية تزداد بزيادة كفاءتها الانتاجية وحجمها وقدرتها التنافسية والمرونة السوقية، وقررتها على الابتكار والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية وبوجود بيئة مؤسسية مستقرة وداعمة للنشاط الصناعي. ويتفرع عنها:

1. توجد علاقة إيجابية بين الكفاءة الانتاجية واستمرارية المنشآت الصناعية .
2. تؤدي القدرة التنافسية إلى زيادة فرص استمرار المنشآت الصناعية .
3. تسهم المرونة السوقية في تعزيز قدرة المنشآت على مواجهة الصدمات .
4. تؤدي البيئة المؤسسية الداعمة إلى رفع احتمالات البقاء الصناعي .

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة وتحليل الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالبقاء الصناعي، واستقراء أهم المحددات والعوامل المؤثرة في استمرارية المنشآت الصناعية أو خروجها من السوق المؤثرة، ثم دمجها في إطار نظري جديد بالاستناد إلى مناهج التحليل الاستنباطي في الاقتصاد الصناعي.

حدود البحث

الحدود الموضوعية: دراسة العوامل المحددة لبقاء المنشآت الصناعية واستمرارها في السوق.

الحدود المنهجية: بحث نظري. (Conceptual Research Paper)

الحدود المكانية: القطاع الصناعي بصورة عامة دون التقيد بدولة محددة.

الحدود الزمنية: الأدبيات الاقتصادية الحديثة والمعاصرة ذات الصلة بموضوع البحث.

الكلمات المفتاحية

البقاء الصناعي، الخروج من السوق، الاقتصاد الصناعي، القدرة التنافسية، الكفاءة التشغيلية، المرونة السوقية، البيئة المؤسسية، المنشآت الصناعية.

الدراسات السابقة وبيان الفجوة

1-دراسة بقاء المنشآت الصناعية الإسبانية

Esteve-Pérez, S., Sanchis-Llopis, A., & Sanchis-Llopis, J. A. (2004). The determinants of survival of Spanish manufacturing firms. *Review of Industrial Organization*, 25, 251–273.

أظهرت الدراسة أن احتمال الخروج أعلى لدى المنشآت الصغيرة، وكذلك لدى بعض الفئات العمرية من المنشآت، بينما ترتبط الصادرات وأنشطة البحث والتطوير بفرص بقاء أفضل. وقد استخدم نموذج Cox للبقاء في التحليل .

2-دراسة: البحث والتطوير والابتكار وبقاء المنشآت الصينية

Zhang, M., & Mohnen, P. (2022). R&D, innovation and firm survival in Chinese manufacturing, 2000–2006. *Eurasian Business Review*, 12, 59–95.

توصلت الدراسة إلى أن البحث والتطوير والابتكار المنتج يزيدان من فرص بقاء المنشآت الصناعية في الصين، وأن الأثر الهامشي للبحث والتطوير أقوى من أثر مخرجات الابتكار، كما أن مستويات المخاطرة قد تعزز هذا الأثر .

3-دراسة: المؤسسات وبقاء المنشآت في الأسواق الناشئة الأوروبية

Baumöhl, E., Iwasaki, I., & Kočenda, E. (2019). Institutions and determinants of firm survival in European emerging markets. *Journal of Corporate Finance*, 58(C), 431–453. <https://doi.org/10.1016/j.jcorpfin.2019.05.008>

أظهرت الدراسة أن جودة المؤسسات عامل وقائي مهم لبقاء المنشآت، وأن الحوكمة الوطنية ومكافحة الفساد لهما أثر محوري، إلى جانب بعض خصائص الملكية والأداء المالي. واعتمدت الدراسة على نموذج المخاطر النسبية (Cox) أيضًا .

الفجوة البحثية

ومن خلال الدراسات السابقة ، يتضح أن الأدبيات تناولت البقاء عبر زوايا منفصلة: الحجم والعمر والتصدير والبحث والتطوير، أو الابتكار، أو جودة المؤسسات والحوكمة. لكن لا توجد في حدود ما تم الاطلاع عليه—صياغة نظرية متكاملة تجمع هذه الأبعاد داخل إطار واحد مخصص للبقاء الصناعي. ومن هنا تأتي الإضافة المقترحة في هذا البحث عبر بناء **Industrial Survival Framework (ISF)** بوصفه نموذجًا تركيبياً يفسر استمرار المنشآت الصناعية أو خروجها من السوق .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للبقاء الصناعي

يُعَدُّ البقاء الصناعي من الموضوعات التي تكشف البعد الحركي العميق للاقتصاد الصناعي؛ فالقضية لا تتعلق فقط بدخول المنشآت إلى السوق أو بحجم إنتاجها، بل بقدرتها على الاستمرار في بيئة تنافسية تتغير بسرعة وتتعرض فيها المنشآت لضغوط الكفاءة، والتقلبات الاقتصادية، وتبدل الأذواق، وتغير السياسات العامة. وقد أظهرت الأدبيات الحديثة أن بقاء المنشأة يرتبط بعوامل متعددة، من أهمها الكفاءة التشغيلية، والمرونة التمويلية، والقدرة على التكيف مع الصدمات، كما أن حجم المنشأة أو عمرها لا

يفسران وحدهما البقاء في كل الحالات، خصوصًا في فترات الأزمات الحادة (Afin et al., 2025, pp. 107–151; Bosio et al., 2020, pp. 1–4).

المبحث الأول: مفهوم البقاء الصناعي وتمييزه عن النمو الصناعي أولاً: ماهية البقاء الصناعي

يقصد بالبقاء الصناعي قدرة المنشأة الصناعية على مواصلة النشاط الإنتاجي والاقتصادي لفترة زمنية ممتدة مع الاحتفاظ بدرجة كافية من القدرة التنافسية التي تمنعها من الانزلاق إلى الخروج من السوق. ومن الناحية التحليلية، لا يُفهم البقاء بوصفه مجرد "الاستمرار الزمني"، بل بوصفه قدرة ديناميكية على التكيف مع الضغوط الاقتصادية والمؤسسية والتكنولوجية. وفي هذا الإطار، تشير الدراسات القائمة على نماذج المخاطر إلى أن البقاء يتحدد عبر "خطر الخروج" أو hazard ratio ، وأن الكفاءة الفنية تخفض هذا الخطر وتطيل زمن البقاء (Esteve-Pérez & Mañez-Castillejo, 2008, pp. 231–249; Afin et al., 2025, pp. 107–151). ويشير الراوي (2010، ص 173) إلى أن هيكل السوق ودرجة المنافسة يؤثران في أداء المنشآت الصناعية واستمرارها. ويظهر هذا الفهم أن البقاء الصناعي ليس خاصية ثابتة، بل نتيجة لتفاعل مستمر بين موارد المنشأة وقدراتها من جهة، وبين بيئتها السوقية والمؤسسية من جهة أخرى. ولهذا فإن المنشأة قد تبقى دون أن تنمو بسرعة، وقد تنمو ثم تغفل إذا افتقدت عناصر التكيف أو إذا انخفضت قدرتها على تمويل النشاط أو الحفاظ على ميزة تنافسية مستقرة. وقد أكدت أدبيات البقاء في أوقات الأزمات أن التدفقات النقدية، والوصول إلى التمويل، والدعم الحكومي، من العناصر الحاسمة في استمرار النشاط عندما تتعرض الأسواق لصدمة خارجية (Bosio et al., 2020, pp. 1–4).

ثانياً: التمييز بين البقاء والنمو الصناعي

يجب التمييز هنا بين البقاء الصناعي والنمو الصناعي؛ فالنمو يعني اتساع حجم المنشأة أو ارتفاع إنتاجها أو حصتها السوقية أو أرباحها، في حين أن البقاء يعني أولاً وأساساً تجنب الخروج من السوق والحفاظ على الوجود الاقتصادي. وقد بينت المراجعات النظرية الحديثة أن العلاقة بين الابتكار والبقاء والنمو ليست خطية دائماً؛ فبعض أشكال الابتكار تعزز البقاء، وبعضها قد يرفع المخاطر في الأجل القصير، لأن مسار الابتكار نفسه قد يخلق تكاليف إضافية أو درجة أعلى من عدم اليقين. وبعبارة أخرى، قد تتجح منشأة في البقاء دون أن تحقق نمواً سريعاً، وقد تحقق نمواً مرحلياً دون أن يصاحب ذلك استقرار طويل الأجل (Vivarelli, 2020, pp. 4–11; Zhang & Mohnen, 2022, pp. 59–95).

وعليه فإن البقاء يمثل "شرطاً سابقاً" على النمو، لأن المنشأة التي لا تبقى لا يمكنها أن تنمو بصورة مستدامة. من هنا يصبح البقاء الصناعي مفهوماً أوسع من مجرد الأداء المالي، وأضيق من النمو بمعناه الكمي؛ فهو يشير إلى القدرة على المحافظة على النشاط المنتج في مواجهة المخاطر وتحولات السوق، مع قابلية التجدد والتكيف. ويزداد هذا المعنى وضوحاً عندما نلاحظ أن بعض الدراسات تجد أثراً إيجابياً واضحاً للكفاءة على البقاء، بينما لا تجد دراسات أخرى دعماً قوياً لفكرة أن الحجم أو العمر وحدهما يضمنان الاستمرار (Afin et al., 2025, pp. 107–151; Bosio et al., 2020, pp. 1–4).

ثالثاً: مؤشرات البقاء الصناعي

يمكن قياس البقاء الصناعي بعدة مؤشرات، أهمها: مدة البقاء، وخطر الخروج، ومعدل الإفلاس أو التصفية، واستمرارية الإنتاج، والقدرة على الحفاظ على التشغيل في فترات الاضطراب، ودرجة التعافي بعد الصدمات. وتُستخدم في الأدبيات الاقتصادية نماذج البقاء أو survival models ، وخاصة نموذج المخاطر النسبية لكوكس، لتحليل أثر العوامل المختلفة على زمن البقاء واحتمال الخروج. وتبين الأدبيات الحديثة أن الكفاءة التقنية، والقدرة التنافسية، وشدة المنافسة، والخصائص القطاعية، كلها تدخل بوصفها متغيرات مفسرة لاحتمال البقاء أو الخروج (Afin et al., 2025, pp. 107–151; Esteve-Pérez & Mañez-Castillejo, 2008, pp. 231–249). كما أن مفهوم البقاء الصناعي لا يقتصر على "النجاة السلبية"، بل يشمل البقاء القادر على التجدد. فالبقاء الذي لا يرافقه تطور في الكفاءة أو الجودة أو القدرة على التكيف قد يكون بقاءً هشاً ومؤقتاً، بينما البقاء

الحقيقي هو ذلك الذي يستند إلى موارد وقدرات تجعل المنشأة قادرة على الاستمرار حتى مع تغير الظروف السوقية. ولهذا فإن البقاء الصناعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المنشأة على التحول من مجرد وحدة إنتاجية إلى وحدة ذات قدرة تكيفية مستدامة . (Mailani et al., 2024, pp. 122–146; Esteve–Pérez & Mañez–Castillejo, 2008, pp. 231–249).

المبحث الثاني: الأسس النظرية للبقاء الصناعي في الاقتصاد الصناعي

أولاً: البقاء الصناعي في ضوء هيكل السوق والأداء

يُعدّ منظور هيكل السوق والأداء أحد المنافذ النظرية الأساسية لفهم البقاء الصناعي، لأنه يربط بين خصائص السوق من حيث التركيز وشدة المنافسة والدخول والخروج، وبين أداء المنشآت. وتدل الدراسات الحديثة على أن المنافسة قد تعمل في اتجاهين: فهي قد تدفع المنشآت إلى رفع كفاءتها وتحسين إنتاجيتها، لكنها قد ترفع أيضاً ضغط الخروج على المنشآت الأقل قدرة على التكيف. كما أن الأثر النهائي للمنافسة يبدو متبايناً بحسب خصائص القطاع، وبحسب ما إذا كانت المنشأة قادرة على إعادة التوضع أو تحسين إدارتها الداخلية. (Afin et al., 2025, pp. 107–151).

وفي هذا السياق، فإن البقاء الصناعي لا يمكن فصله عن بنية السوق؛ فالسوق شديد التنافس قد يختبر قدرة المنشآت على الاستمرار، بينما قد يوفر سوق أكثر تركّزاً هامشاً أوسع للبقاء في المدى القصير، لكنه قد يفرض تحديات مختلفة تتعلق بالابتكار والمرونة. وقد ناقشت الأدبيات الكلاسيكية والحديثة معاً أن "الاختيار الصناعي" لا يحدث بصورة ميكانيكية، بل يتأثر بخصائص السوق وشدة القيود التمويلية والتنظيمية وبناء القدرات الداخلية (Vivarelli & Santarelli, 2020, pp. 8–11; Bosio et al., 2020, pp. 1–4).

ثانياً: نظرية تكاليف المعاملات

تقدّم نظرية تكاليف المعاملات تفسيراً مهماً للبقاء الصناعي لأنها تنقل التحليل من مستوى الأسعار والإنتاج وحدهما إلى مستوى "كيفية تنظيم النشاط الاقتصادي" بين السوق والمنشأة والهيكل الهجينة. وتؤكد هذه النظرية أن الاقتصاد التنظيمي يهدف إلى فهم تخصيص النشاط الاقتصادي عبر بدائل التنظيم المختلفة، وأن المنشأة ليست مجرد دالة إنتاج، بل هي بنية حوكمة تهدف إلى تقليل تكاليف التبادل والعقود والتنسيق. وهذا يفيد في تفسير البقاء الصناعي لأن المنشآت التي تنجح في خفض تكاليف التعاقد، والسيطرة على عدم اليقين، وتنظيم العلاقات مع الموردين والعلماء، تكون عادة أكثر قدرة على الاستمرار (Williamson, 2025, pp. 47–71).

وتزداد أهمية هذا المنظور عندما تكون المنشأة في قطاع صناعي كثيف العلاقات التبادلية، مثل الصناعات التحويلية التي تعتمد على مدخلات أولية، وشبكات توريد، وعقود طويلة الأجل، وتتسيق مع جهات تمويل ونقل وتوزيع. ففي هذه الحالة يصبح البقاء الصناعي مرتبطاً ليس فقط بقدرة المنشأة على الإنتاج، بل أيضاً بقدرتها على إدارة علاقاتها التعاقدية بكفاءة، وتخفيف مخاطر الانقطاع أو الاحتكار أو النزاع التعاقدية. ومن هنا يمكن القول إن تكاليف المعاملات تمثل أحد المداخل التفسيرية القوية لفهم لماذا تبقى بعض المنشآت وتخرج أخرى رغم اشتغالها في البيئة الصناعية نفسها. (Williamson, 2025, pp. 47–71).

ثالثاً: نظرية الموارد والقدرات

تُعدّ نظرية الموارد والقدرات من أكثر النظريات التصاقاً بمفهوم البقاء الصناعي، لأنها تنطلق من فكرة أن المنشآت تختلف في مواردها وقدراتها حتى داخل القطاع نفسه، وأن هذه الاختلافات الداخلية قد تفسر الفروق في الأداء والاستمرار. وقد بينت الدراسات التي اعتمدت على المنظور القائم على الموارد أن المنشآت التي تطور أصولاً خاصة بها، مثل الإعلان، والبحث والتطوير، والمهارات التنظيمية، تكون أكثر قدرة على الصمود أمام التغيرات البيئية (Esteve–Pérez & Mañez–Castillejo, 2008, pp. 231–249).

وفي الصياغات الحديثة للمنظور نفسه، جرى التأكيد على أن الموارد التي تمنح المنشأة ميزة تنافسية مستدامة هي الموارد القيمة والنادرة وغير القابلة للتقليد وغير القابلة للاستبدال، مع وجود تنظيم داخلي قادر على توظيفها. كما أن المراجعات الحديثة تبرز أن الموارد وحدها لا تكفي، بل يجب إعادة تشكيلها أو "إعادة تركيبها" بما ينسجم مع التغيرات السوقية والتكنولوجية. وهذا المعنى جوهرى في تفسير البقاء الصناعي، لأن المنشأة التي تمتلك أصولاً استراتيجية قادرة على إعادة التشكيل والتوظيف تكون أكثر قدرة على الاستمرار من منشأة تعتمد فقط على وفرة المدخلات أو على سوق محمي مؤقتاً (Mailani et al., 2024, pp. 122–146; Barney, 1991, as discussed in Mailani et al., 2024, pp. 174–185).

رابعاً: نظرية الميزة التنافسية عند Porter

يشكل منظور Porter أحد أهم المداخل النظرية لفهم البقاء الصناعي، لأنه يربط بين القدرة على خلق القيمة وبين الحفاظ على موقع تنافسي مستدام داخل الصناعة. فالميزة التنافسية، بحسب هذا المنظور، تنشأ حين تستطيع المنشأة خلق قيمة تتجاوز تكلفة خلقها، وتتحقق عبر قيادة التكلفة أو التمايز، أو عبر الجمع الذكي بينهما ضمن نطاق تنافسي مناسب. وعندما تستطيع المنشأة خفض تكلفتها أو تمييز منتجها بطريقة تجعل العميل يقبل قيمة أعلى، فإنها ترفع احتمال بقائها في السوق لفترة أطول (Porter, 1985, pp. 4–5, 13–16).

وتُعد قيمة هذا المنظور كبيرة بالنسبة لبحث البقاء الصناعي؛ لأن المنشأة لا تبقى فقط لأنها "تنتج"، بل لأنها تنتج بطريقة تمنحها موقعاً قادراً على مواجهة المنافسة. كما أن Porter يلفت الانتباه إلى أن السعي الأعمى وراء الحصة السوقية قد يكون مضللاً إذا كانت الصناعة نفسها غير جذابة، أو إذا أضعفت المنافسة المفرطة ربحية المنشأة. وهذا ينسجم مع الفكرة التي يتبناها هذا البحث، ومفادها أن البقاء الصناعي لا يتحدد بحجم المبيعات وحده، بل بتوازن معقد بين الهيكل الصناعي والكفاءة الداخلية والتموضع الاستراتيجي (Porter, 1985, pp. 4–5, 27–28).

خامساً: تكامل النظريات في تفسير البقاء الصناعي

من خلال استقراء الأدبيات الحديثة يمكن القول إن البقاء الصناعي لا يفسر بنظرية واحدة، بل بتكامل عدة مناظير. فالكفاءة التشغيلية تخفض الخطر وتزيد زمن البقاء؛ والموارد والقدرات تمنح المنشأة إمكانية التكيف؛ وتكاليف المعاملات تفسر نجاح بعض الهياكل التنظيمية في مواجهة عدم اليقين؛ وهيكل السوق يحدد شدة الضغط التنافسي؛ والميزة التنافسية تشرح قدرة المنشأة على تحويل مواردها إلى تفوق مستدام. وقد دعمت الأدبيات الحديثة هذا الاتجاه التركيبي، إذ أظهرت أن بقاء المنشآت الصناعية في إندونيسيا يرتبط بقوة بالكفاءة التقنية، وأن تأثير المنافسة والخصائص القطاعية يظل مهماً لكنه ليس وحيداً، بينما أبرزت دراسة البنك الدولي أن الأزمات تكشف الدور المركزي للتمويل والسيولة والدعم المؤسسي في استمرار النشاط، حتى عندما لا يكون الحجم أو العمر أو الإنتاجية وحدها كافية للتفسير (Afin et al., 2025, pp. 107–151; Bosio et al., 2020, pp. 1–4; Zhang & Mohnen, 2022, pp. 59–95).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن البقاء الصناعي هو نتيجة تفاعل أربع دوائر تفسيرية متداخلة. دائرة الكفاءة التشغيلية، ودائرة القدرة التنافسية، ودائرة المرونة السوقية، ودائرة البيئة المؤسسية. وهذه الدوائر لا تعمل بصورة منفصلة، بل تتفاعل بحيث تعزز كل منها الأخرى أو تضعفها. فالمنشأة ذات الموارد القوية لكن في بيئة مؤسسية ضعيفة قد تواجه هشاشة في البقاء، كما أن المنشأة ذات الدعم المؤسسي الجيد لكنها ضعيفة الكفاءة قد لا تصمد طويلاً، في حين أن الجمع بين الكفاءة والمرونة والتموضع الاستراتيجي والبيئة المؤسسية الداعمة يرفع احتمالات الاستمرار بدرجة واضحة (Williamson, 2025, pp. 4).

يتضح من هذا الفصل أن البقاء الصناعي ليس مفهوماً هامشياً في الاقتصاد الصناعي، بل يمثل زاوية تفسيرية أساسية لفهم ديناميكية الأسواق الصناعية. كما أن التمييز بين البقاء والنمو ضروري لتجنب الخلط بين استمرار الوجود الاقتصادي وبين التوسع الكمي. وقد تبين أن أفضل تفسير للبقاء الصناعي هو التفسير التركيبي الذي يدمج بين الكفاءة، والموارد، والميزة التنافسية، وبنية السوق، وتكاليف المعاملات، والبيئة المؤسسية. وهذا ما يمهّد منطقياً للفصل الثاني، الذي ينتقل من المفهوم النظري إلى تحليل

المحددات الداخلية والخارجية للبقاء الصناعي بصورة أكثر تفصيلاً (Esteve-Pérez & Mañez-Castillejo, 2008, pp. 231-249; Afin et al., 2025, pp. 107-151; Bosio et al., 2020, pp. 1-4).

الفصل الثاني

محددات البقاء الصناعي وتحليل العوامل المؤثرة في استمرار المنشآت الصناعية

بينت الدراسات الحديثة في الاقتصاد الصناعي واقتصاديات المنشأة أن بقاء المنشآت الصناعية لا يخضع لعامل منفرد، بل يمثل محصلة تفاعل معقد بين خصائص المنشأة الداخلية والظروف الخارجية المحيطة بها. فبينما تؤكد بعض الدراسات أن الكفاءة الإنتاجية والقدرات التنظيمية تمثل العامل الأكثر تأثيراً في البقاء، تشير دراسات أخرى إلى أن البيئة المؤسسية، والحصول على التمويل، وشدة المنافسة، والاستقرار الاقتصادي، قد تكون حاسمة في تفسير استمرار المنشآت أو خروجها من السوق (Baumöhl et al., 2019, pp. 431-453; Zhang & Mohnen, 2022, pp. 59-95). ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى تحليل المحددات الرئيسية للبقاء الصناعي من خلال تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين: العوامل الداخلية المرتبطة بالمنشأة ذاتها، والعوامل الخارجية المرتبطة ببيئة الأعمال والسوق والسياسات العامة، بما يسمح بتكوين فهم أكثر تكاملاً لظاهرة البقاء الصناعي.

المبحث الأول

المحددات الداخلية للبقاء الصناعي

تمثل العوامل الداخلية العناصر التي تقع ضمن نطاق سيطرة المنشأة الصناعية، وتعد من أهم محدّدات قدرتها على الاستمرار في السوق. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن اختلاف المنشآت في مواردها وقدراتها هو السبب الرئيس وراء تفاوت فرص البقاء بينها حتى داخل القطاع الواحد. (Barney, 1991, pp. 99-120)

أولاً: الكفاءة الإدارية

تُعد الكفاءة الإدارية من أهم العوامل المحددة لبقاء المنشآت الصناعية، إذ تمثل الإدارة الآلية التي يتم من خلالها توظيف الموارد المتاحة وتحويلها إلى نتائج اقتصادية فعالة. ويرى (Daft (2022, p. 7 أن الإدارة الفعالة لا تقتصر على التخطيط والتنظيم فحسب، وإنما تشمل القدرة على التكيف مع التغيرات البيئية واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب. وتشير الدراسات التطبيقية إلى أن المنشآت التي تمتلك إدارات ذات كفاءة عالية تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات، وإعادة توزيع الموارد، واحتواء المخاطر، مما يؤدي إلى زيادة احتمالات بقائها على المدى الطويل. (Bosio et al., 2020, pp. 2-4) كما أن ضعف الإدارة يمثل أحد الأسباب الرئيسية لفشل المنشآت الصناعية، إذ يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، وارتفاع التكاليف، وضعف الاستجابة للتغيرات السوقية، ومن ثم زيادة احتمالات الخروج من السوق.

ثانياً: حجم المنشأة الصناعية

يُعد حجم المنشأة من المتغيرات التي حظيت باهتمام واسع في أدبيات البقاء الصناعي. وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن المنشآت الكبيرة تتمتع بمزايا وفورات الحجم، وتوزيع المخاطر، وإمكانية الوصول إلى التمويل بصورة أفضل مقارنة بالمنشآت الصغيرة.

وقد توصلت دراسة (Esteve-Pérez et al. (2004, pp. 251-273 إلى أن احتمالات خروج المنشآت الصغيرة من السوق أعلى من مثيلاتها الكبيرة، بسبب محدودية الموارد المالية وارتفاع حساسيتها للصدمات الاقتصادية.

إلا أن الدراسات الحديثة تشير إلى أن الحجم لا يمثل ضماناً مطلقاً للبقاء، إذ إن بعض المنشآت الصغيرة قد تتمتع بدرجة عالية من المرونة والقدرة على التكيف تجعلها أكثر قدرة على الاستمرار مقارنة بمنشآت كبيرة تعاني من الجمود التنظيمي (Coad, 2010, pp. 194-203).

ثالثاً: الكفاءة الإنتاجية

تشكل الكفاءة الإنتاجية أحد الأعمدة الأساسية للبقاء الصناعي، لأنها تعكس قدرة المنشأة على استخدام مواردها بأفضل صورة ممكنة لإنتاج السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة.

ويرى (Coelli et al., 2005, p. 3) أن الكفاءة الإنتاجية تمثل مدى قدرة المنشأة على تحقيق أقصى إنتاج ممكن باستخدام الموارد المتاحة.

وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن المنشآت ذات الكفاءة الفنية المرتفعة تمتلك فرصاً أكبر للاستمرار مقارنة بالمنشآت منخفضة الكفاءة، لأن ارتفاع الإنتاجية يؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية (Afin et al., 2025, pp. 107-151). كما أن الكفاءة الإنتاجية تسمح للمنشآت بتحمل الصدمات الاقتصادية، والمحافظة على هوامش الربح، والاستمرار في السوق حتى في ظل المنافسة الشديدة.

رابعاً: إدارة التكاليف

ترتبط استدامة المنشآت الصناعية ارتباطاً وثيقاً بقدرتها على إدارة التكاليف والسيطرة عليها. فالمنشآت التي تعجز عن ضبط تكاليفها التشغيلية تكون أكثر عرضة للخروج من السوق.

ويؤكد (Porter, 1985, pp. 13-16) أن تحقيق ميزة قيادة التكلفة يمثل أحد أهم مصادر الميزة التنافسية المستدامة، لأن انخفاض التكلفة يمنح المنشأة قدرة أكبر على مواجهة المنافسين وتحمل التقلبات الاقتصادية.

ويرى النجار (2017، ص 84) أن الكفاءة التشغيلية تعكس قدرة المنظمة على استغلال مواردها بأعلى مستوى من الفاعلية. كما أن الإدارة الرشيدة للتكاليف تساعد المنشآت على تحسين الربحية، وزيادة التدفقات النقدية، وتعزيز قدرتها على الاستثمار والتوسع، مما ينعكس إيجاباً على فرص البقاء.

خامساً: الجودة والابتكار

أصبحت الجودة والابتكار من المتطلبات الأساسية لاستمرار المنشآت الصناعية في الاقتصاد المعاصر، حيث لم يعد التنافس قائماً على السعر فقط، بل أصبح قائماً على القيمة المضافة والتميز في المنتج.

ويشير (Heizer et al., 2020, p. 219) إلى أن الجودة تمثل وسيلة لتقليل التكاليف وتعزيز رضا المستهلك وزيادة الحصة السوقية. أما الابتكار، فقد أثبتت دراسة (Zhang and Mohnen, 2022, pp. 59-95) أن الاستثمار في البحث والتطوير يسهم في زيادة احتمالات بقاء المنشآت الصناعية، من خلال تحسين المنتجات وتطوير العمليات الإنتاجية وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية.

سادساً: الموارد والقدرات الاستراتيجية

وفقاً لنظرية الموارد والقدرات، فإن اختلاف الموارد بين المنشآت يؤدي إلى اختلاف فرص البقاء بينها (Barney, 1991, pp. 105-106). فالمنشآت التي تمتلك موارد نادرة، وقيمة، وصعبة التقليد، تكون أكثر قدرة على بناء ميزة تنافسية مستدامة، وبالتالي زيادة فرص استمرارها في السوق.

وتشمل هذه الموارد (المعرفة التنظيمية، الخبرات المتراكمة، رأس المال البشري، التكنولوجيا الخاصة، السمعة والعلامة التجارية).

المبحث الثاني

المحددات الخارجية للبقاء الصناعي

إلى جانب العوامل الداخلية، تتأثر المنشآت الصناعية بمجموعة من العوامل الخارجية التي تقع خارج نطاق سيطرتها المباشرة، لكنها تؤثر بصورة جوهرية في قدرتها على الاستمرار.

أولاً: شدة المنافسة وهيكل السوق

تمثل المنافسة إحدى الخصائص الأساسية للأسواق الصناعية. وتشير مدرسة هيكل السوق والأداء إلى أن طبيعة السوق تؤثر بصورة مباشرة في أداء المنشآت واحتمالات بقائها.

ويرى (Scherer and Ross (1990, pp. 4-5 أن شدة المنافسة قد تؤدي إلى خروج المنشآت الأقل كفاءة، في حين تمنح المنشآت الأكثر كفاءة فرصاً أكبر للاستمرار. وأن ارتفاع التركيز الصناعي قد يوفر بعض الحماية للمنشآت القائمة، لكنه قد يحد من الحوافز الابتكارية على المدى الطويل.

ثانياً: السياسات الحكومية

تلعب السياسات الصناعية دوراً مهماً في تحديد فرص بقاء المنشآت، إذ تؤثر أدوات السياسة الاقتصادية في تكاليف الإنتاج، والتمويل، والاستثمار، والتجارة الخارجية.

ويشير (Rodrik (2008, pp. 3-4 إلى أن نجاح التنمية الصناعية يرتبط بوجود سياسات حكومية داعمة للإنتاج والابتكار. وتشمل هذه السياسات (الإعفاءات الضريبية، الحماية الجمركية، دعم الطاقة، دعم البحث والتطوير، برامج التمويل الصناعي).

ثالثاً: سهولة الحصول على التمويل

يمثل التمويل أحد أهم المحددات الخارجية لاستمرار المنشآت الصناعية، لأن نقص السيولة يعد من الأسباب الرئيسة لفشل الشركات. وقد أظهرت دراسة (Bosio et al. (2020, pp. 2-3 أن المنشآت التي تمتلك قدرة أكبر على الوصول إلى مصادر التمويل تكون أكثر قدرة على تجاوز الأزمات الاقتصادية. وتؤدي القيود الائتمانية إلى انخفاض الاستثمار، وإضعاف القدرة الإنتاجية، وارتفاع احتمالات الخروج من السوق.

رابعاً: الاستقرار الاقتصادي الكلي

يتأثر البقاء الصناعي بدرجة الاستقرار الاقتصادي السائدة في الدولة. فالالاقتصادات التي تعاني من التضخم المرتفع، وتقلبات أسعار الصرف، وعدم الاستقرار المالي، غالباً ما تشهد معدلات أعلى لخروج المنشآت الصناعية. ويرى (Blanchard (2021, pp. 560-565 أن الاستقرار الاقتصادي يمثل شرطاً أساسياً لتحفيز الاستثمار وتحقيق النمو المستدام. وإيضاً الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض الطلب، وارتفاع تكاليف التمويل، وزيادة المخاطر، وهو ما ينعكس سلباً على فرص بقاء المنشآت.

خامساً: البيئة المؤسسية والتشريعات الصناعية

أصبحت البيئة المؤسسية أحد أكثر الموضوعات أهمية في الأدبيات الاقتصادية الحديثة. ويشير (North (1990, p. 3 إلى أن المؤسسات تمثل "قواعد اللعبة" التي تحكم النشاط الاقتصادي.

وتؤثر جودة المؤسسات في: (حماية حقوق الملكية، كفاءة القضاء، مكافحة الفساد، تنفيذ العقود، استقرار التشريعات). وقد توصلت دراسة (Baumöhl et al. (2019, pp. 431-453 إلى أن جودة المؤسسات تعد من العوامل الأساسية التي تزيد من احتمالات بقاء المنشآت في الأسواق الناشئة.

سادساً: التطور التكنولوجي والتحول الرقمي

أدى التحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة إلى تغيير قواعد المنافسة الصناعية بصورة جذرية. ويرى (Schwab, 2017, pp. 10-12) أن التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء أصبحت عوامل رئيسة في تحديد قدرة المنشآت على الاستمرار.

فالمنشآت التي تتبنى التكنولوجيا الحديثة تستطيع:

- تخفيض التكاليف.
- رفع الإنتاجية.
- تحسين الجودة.
- الاستجابة السريعة لتغيرات السوق.

أما المنشآت التي تتأخر في تبني التكنولوجيا، فتكون أكثر عرضة لفقدان قدرتها التنافسية والخروج من السوق. يتضح من التحليل السابق أن البقاء الصناعي يمثل ظاهرة متعددة الأبعاد، ولا يمكن تفسيرها من خلال عامل منفرد. فالعوامل الداخلية، مثل الكفاءة الإدارية والإنتاجية والجودة والموارد الاستراتيجية، تتفاعل مع العوامل الخارجية، مثل المنافسة والسياسات الحكومية والتمويل والاستقرار الاقتصادي والبيئة المؤسسية، لتحديد احتمالات استمرار المنشآت الصناعية أو خروجها من السوق. ومن ثم، فإن فهم البقاء الصناعي يتطلب تبني منظور تكاملي يجمع بين الأبعاد التشغيلية والتنافسية والمؤسسية، وهو ما يمهد للفصل الثالث الذي يمثل الإضافة العلمية الرئيسة للدراسة، حيث سيتم بناء نظرية البقاء الصناعي (Industrial Survival Theory: IST) وصياغة إطار البقاء الصناعي (Industrial Survival Framework: ISF) بوصفه نموذجًا تحليليًا جديدًا لتفسير استمرار المنشآت الصناعية.

الفصل الثالث

نحو بناء نظرية البقاء الصناعي (Industrial Survival Theory: IST) والإطار التحليلي المقترح (Industrial Survival Framework: ISF)

ينتقل هذا الفصل من مستوى الوصف والتحليل إلى مستوى البناء النظري؛ فهو لا يكتفي بتعداد المحددات المؤثرة في بقاء المنشآت الصناعية، بل يسعى إلى جمعها في بنية تفسيرية واحدة أكثر اتساقًا. وتكشف الأدبيات الحديثة أن الدراسات التي تناولت البقاء المؤسسي والصناعي غالبًا ما درست العوامل بصورة منفصلة: الكفاءة هنا، والتمويل هناك، والبيئة المؤسسية في موضع ثالث، وهو ما أقرته بوضوح دراسة تركية حديثة حين أشارت إلى أن عوامل البقاء كانت “considered independently of each other” وأن هناك فجوة تتطلب بيان العلاقات بينها ضمن إطار مفاهيمي واحد. (Akkartal & Karamik, 2021, pp. 1348–1361) كما أن بعض الدراسات الحديثة على المنشآت الصناعية بينت أن الكفاءة تزيد البقاء، وأن المنافسة قد تدفع إلى الابتكار أو الخروج، لكن أثرها لا يكون واحدًا في جميع الحالات بل يتوقف على قدرة المنشأة على التكيف والتميز (Afin et al., 2025, pp. 107–151). وعلى مستوى آخر، تؤكد الأدبيات التي تعالج النجاح والبقاء أن “survival” ليس هو نفسه “profitable growth”، وأن البيئة الاقتصادية المحيطة تعمل بوصفها عاملاً معدلاً لمسار البقاء والنمو معًا (Fuertes–Callén et al., 2025, pp. 2214–2247).

وعليه، فإن هذا الفصل يقترح نقل الفكرة من مجرد إطار تحليلي إلى نظرية تفسيرية أكثر نضجًا، عبر صياغة نظرية البقاء الصناعي IST، التي تفسر استمرار المنشآت الصناعية بوصفه نتيجة تفاعل أربعة أبعاد مترابطة: الكفاءة التشغيلية، القدرة التنافسية، المرونة السوقية، والبيئة المؤسسية. هذه الصياغة هي ثمرة تركيب نظري يستفيد من الأدبيات المتفرقة، لكنه يتجاوزها إلى نموذج أكثر شمولًا وقابلية للاختبار لاحقًا (Akkartal & Karamik, 2021, pp. 1348–1361; Afin et al., 2025, pp. 107–151; Fuertes–Callén et al., 2025, pp. 2214–2247).

المبحث الأول: الأسس النظرية والمنهجية لبناء نظرية البقاء الصناعي

أولاً: ما الأسباب التي تجعل المقاربة الجزئية غير كافية لتفسير البقاء الصناعي؟

المشكلة الأساسية في أدبيات البقاء الصناعي ليست غياب الدراسات، بل تشتتها. فبعض الدراسات ركز على الكفاءة الفنية، وأخرى على الابتكار، وثالثة على التمويل، وأخرى على المؤسسة والحوكمة. غير أن هذا التوزع جعل تفسير البقاء أقرب إلى "قائمة عوامل" منه إلى "نظرية" بالمعنى العلمي الدقيق. وتدعم الدراسات الحديثة هذا التشخيص؛ فدراسة Akkartal and Karamik (2021, pp. 1348–1361) تبني إطاراً مفاهيمياً يضم عوامل داخلية وخارجية، لكنها تنطلق من الحاجة إلى ربط هذه العوامل لا مجرد جمعها. كما أن دراسة عن مفهوم المرونة والاستدامة في سلاسل الإمداد أظهرت أن الأطر المفاهيمية السابقة كثيراً ما أغفلت التكامل بين مكونات المرونة والمخاطر والأداء داخل إطار واحد جامع، وهو ما استدعى تطوير إطار تكاملي جديد (Pettit et al., 2020, pp. 146–180). ومن هنا يصبح من المنطقي أكاديمياً أن تُبنى نظرية البقاء الصناعي على منطق التكامل لا التجزئة. (Akkartal & Karamik, 2021, pp. 1348–1361; Pettit et al., 2020, pp. 146–180).

إن المنشأة الصناعية لا تبقى لأنها "تملك عاملاً واحداً جيداً"، بل لأنها تتجح في تنسيق مجموعة عوامل تعمل معاً: إدارة داخلية فعالة، بنية تكلفة منضبطة، قدرة على التكيف، تموضع تنافسي مناسب، وبيئة مؤسسية لا تعرقل نشاطها. وهذا ما تؤكد أيضاً دراسة حديثة في إندونيسيا، إذ وجدت أن الكفاءة الفنية تخفض معدل الخطر وترفع زمن البقاء، وأن المنافسة لا تنتج أثراً واحداً؛ فهي قد تدفع بعض المنشآت إلى الابتكار والتكيف، لكنها قد تؤدي إلى خروج منشآت أخرى تعجز عن الاستجابة (Afin et al., 2025, pp. 107–151). العامل لا يعمل منفرداً، بل ضمن شبكة علاقات.

ثانياً: البقاء الصناعي ليس مرادفاً للنمو ولا للمرونة ولا للاستدامة

من المهم في هذا الفصل التمييز بين ثلاثة مفاهيم تتقاطع لكنها ليست متطابقة: البقاء، والمرونة، والنمو. فالبقاء يعني استمرار الوجود الاقتصادي للمنشأة وعدم خروجها من السوق. أما النمو فيعني التوسع في الحجم أو الإيرادات أو الحصة السوقية أو الأرباح. وفي حين قد تكون المرونة طريقاً إلى البقاء، فإنها ليست البقاء ذاته؛ لأنها تشير إلى القدرة على امتصاص الصدمة والتعافي منها، بينما البقاء يعني استمرار النشاط في الأصل. وقد فُرقت دراسة Cambridge الحديثة بين **survival** و**profitable growth** بوصفهما مؤشرين مختلفين للنجاح، وأظهرت أن الظروف البيئية الصعبة قد تدفع المنشآت الباقية إلى مزيد من المنافسة والمرونة في الوقت نفسه. (Fuertes–Callén et al., 2025, pp. 2214–2247) ويؤكد الصميدعي ويوسف (2020، ص 203) أن الميزة التنافسية المستدامة تعد أحد الشروط الأساسية لاستمرار المنظمة في الأجل الطويل.

وعلى هذا الأساس، فإن اعتماد مفهوم "البقاء الصناعي" في هذا البحث ليس اختياراً لغوياً فحسب، بل هو اختيار تحليلي أيضاً؛ لأنه يتيح دراسة المنشأة بوصفها وحدة قد تبقى دون أن تنمو سريعاً، وقد تنمو ثم تتعثر، وقد تصمد في الصدمة ثم تعيد بناء موقعها. وهذا التمييز مهم جداً في الاقتصاد الصناعي، لأن النمو السريع لا يضمن الاستمرار، كما أن البقاء قد يتحقق أحياناً عبر استراتيجيات دفاعية تحفظ الوجود أكثر مما توسع الحجم. والأدبيات الحديثة حول الأزمة والقدرة على الصمود تشير بوضوح إلى أن الابتكار والقوة المالية يخففان خطر الخروج ويعززان التعافي، لكن أثر بعض أدوات التنويع يبقى محدوداً على البقاء المباشر، وهو ما يؤكد الفرق بين بقاء المنشأة وبين مسار نموها. (ETLA, 2025, pp. 1–25)

ثالثاً: منطق البناء النظري للنظرية المقترحة

ينطلق بناء نظرية البقاء الصناعي من فكرة بسيطة لكنها قوية: البقاء نتيجة تفاعل وليس نتيجة متغير منفرد. فالمعايير الداخلية للمنشأة، مثل الإنتاجية والكفاءة والتكاليف والجودة، لا تكفي إذا كانت البيئة المؤسسية طاردة أو كان التمويل شحيحاً. وفي المقابل، لا تتخذ السياسات العامة منشأة ضعيفة تنظيمياً أو عاجزة إنتاجياً. وقد أوضحت دراسة Akkartal and Karamik (2021, pp. 1348–1361) أن العوامل المؤثرة في البقاء كانت تُدرس غالباً بصورة مستقلة، ثم اقترحت إطاراً يربط بينها عبر إدارة المنشأة، والتكيف السوقي، والنمو، والتمويل. كما أن دراسة (Fuertes–Callén et al., 2025, pp. 2214–2247) بينت أن الظروف الاقتصادية عند التأسيس تترك أثراً ممتداً في الأداء اللاحق، وأن النجاح الأولي يقلل خطر الفشل ويرفع احتمال

الربحية لاحقاً. وهذه النتيجة مفيدة جداً في بناء نظرية البقاء الصناعي، لأنها تؤكد أن البقاء ليس حدثاً لحظياً، بل مسار تراكمي يتشكل منذ البداية.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن النظرية المقترحة هنا تستند إلى ثلاث مقدمات أساسية:

أولاً، أن البقاء الصناعي ظاهرة ديناميكية تتغير عبر الزمن.

ثانياً، أن البقاء محصلة تكامل بين الداخل والخارج.

ثالثاً، أن تفسير البقاء يستلزم الانتقال من وصف العوامل إلى تفسير العلاقات بين العوامل.

وهذا هو جوهر الإضافة العلمية التي يسعى إليها هذا البحث (Akkartal & Karamik, 2021, pp. 1348–1361; Fuertes–Callén et al., 2025, pp. 2214–2247).

المبحث الثاني: بناء نظرية البقاء الصناعي (IST) والإطار التحليلي المقترح (ISF)

أولاً: الفرضية المركزية للنظرية

أقترح أن تُبنى النظرية الجديدة على الفرضية المركزية الآتية:

تزداد احتمالية بقاء المنشأة الصناعية كلما ارتفع مستوى الكفاءة التشغيلية، وتعززت قدرتها التنافسية، وازدادت مرونتها السوقية، وتوافرت لها بيئة مؤسسية مستقرة وداعمة.

ومن هذه الفرضية تنفرع فرضيات فرعية يمكن تحويلها لاحقاً إلى نموذج قياسي أو اختبار نوعي. فالمنشأة التي تتقن تشغيل مواردها وتتحكم في التكاليف وتنتج بجودة مرتفعة تكون أكثر استعداداً للبقاء. والمنشأة التي تمتلك تموضعاً تنافسياً واضحاً وميزة متميزة تكون أكثر قدرة على حماية حصتها السوقية. والمنشأة التي تتكيف بسرعة مع تقلبات الطلب والصدمات والانتقال التكنولوجي تكون أكثر مقاومة للخروج. وأخيراً، فإن المنشأة التي تعمل في بيئة مؤسسية تضمن التمويل والاستقرار التنظيمي وتحمي العقود وحقوق الملكية تمتلك فرصة أعلى للبقاء طويلاً. هذه الصياغة تتسق مع النتائج الحديثة التي تربط الكفاءة بالبقاء، وتربط البيئة الاقتصادية المبكرة بمسار النجاح اللاحق، وتربط المرونة والابتكار والقدرة المالية بخفض مخاطر الخروج (Afin et al., 2025, pp. 107–151; Fuertes–Callén et al., 2025, pp. 2214–2247; ETLA, 2025, pp. 1–25).

ثانياً: الأبعاد الأربعة للنموذج المقترح

1- الكفاءة التشغيلية

الكفاءة التشغيلية هي البعد الذي يعبر عن مدى قدرة المنشأة على تحويل المدخلات إلى مخرجات بأقل هدر وأعلى إنتاجية ممكنة. وهي تشمل إدارة التكاليف، استخدام الطاقة والمواد، جودة التشغيل، استغلال الطاقة الإنتاجية، والانضباط في العمليات. وتُعد هذه الكفاءة أول شرط للبقاء، لأن المنشأة غير الكفؤة تُستنزف مالياً حتى لو كانت تعمل في سوق واعد. وتؤكد دراسة Afin et al. (2025, pp. 107–151) أن الكفاءة الفنية تخفض hazard ratio وتزيد مدة البقاء، وهو ما يمنح هذا البعد مركز الثقل داخل النظرية المقترحة.

2- القدرة التنافسية

القدرة التنافسية هي قدرة المنشأة على خلق قيمة أعلى من منافسيها أو تقديم قيمة متميزة تجعلها قادرة على الاحتفاظ بعملائها. وتظهر هذه القدرة في الابتكار، والجودة، والسمعة، والمرونة السعيرية، وسرعة الاستجابة للطلب. وتوضح الدراسة نفسها أن المنافسة قد تدفع الشركات إلى الابتكار في الإنتاج أو التسويق أو حتى الاستراتيجيات المالية، لكنها في الوقت نفسه تُقصي المنشآت التي تعجز عن التكيف. (Afin et al., 2025, p. 390) ومن ثم فإن التنافسية هنا ليست مجرد "وجود منافسة"، بل هي قدرة المنشأة على تحويل المنافسة إلى ميزة بقاء.

3- المرونة السوقية

المرونة السوقية تشير إلى قدرة المنشأة على إعادة التوضع بسرعة عندما تتغير السوق، سواء عبر تعديل المنتج، أو تنويع الأسواق، أو تحديث التكنولوجيا، أو إعادة تشكيل سلاسل التوريد، أو تغيير أسلوب التسعير والتوزيع. وقد أشارت دراسة Akkartal (2021, pp. 1348–1361) إلى أن التكيف السوقي يتصل بالمنافسة والظروف الماكرو اقتصادية ونمو الصناعة، كما أن القدرة على متابعة المنافسين والعملاء واتخاذ موقف مناسب في السوق تعد عنصرًا حاسمًا في البقاء. وتُظهر الأدبيات الحديثة أيضًا أن الابتكار والقوة المالية والتنويع يمكن أن تخفف من خسائر الأزمات وتسرع التعافي، حتى إن لم تكن جميعها تؤثر على البقاء المباشر بالدرجة نفسها. (ETLA, 2025, pp. 1–25)

4- البيئة المؤسسية

البيئة المؤسسية تمثل القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تعمل داخلها المنشأة: الاستقرار التنظيمي، سهولة الحصول على التمويل، فعالية التشريعات، حماية العقود، الحد من الفساد، واستقرار السياسات الصناعية. وقد بينت دراسة Fuertes–Callén et al. (2025, pp. 2214–2247) أن السياق الاقتصادي يعمل بوصفه عاملاً معدلاً لعلاقة الخصائص الفردية بالنجاح، وأن الظروف البيئية الصعبة قد تجعل المنشآت الباقية أكثر مرونة وتنافسية. كما أن دراسة Akkartal and Karamik (2021, pp. 1348–1361) أشارت صراحة إلى أن القيود التمويلية والظروف الماكرو اقتصادية والنضخم وارتفاع أسعار الفائدة يمكن أن تهدد البقاء الصناعي عبر إضعاف القدرة على التدفق النقدي وإدارة الالتزامات.

ثالثاً: العلاقات بين الأبعاد الأربعة

إن القيمة العلمية الحقيقية للنظرية المقترحة لا تكمن في وجود أربعة أبعاد فقط، بل في كيفية تفاعلها. فالكفاءة التشغيلية لا تحقق البقاء إذا لم تُترجم إلى قدرة تنافسية، والقدرة التنافسية لا تستقر إذا غابت المرونة السوقية، والمرونة نفسها قد لا تكفي إذا كانت البيئة المؤسسية ضعيفة أو غير مستقرة. لهذا أقترح أن تُفهم النظرية على أنها شبكة علاقات لا كتل منفصلة:

- الكفاءة التشغيلية تعزز القدرة التنافسية.
- القدرة التنافسية تقوي احتمال البقاء.
- المرونة السوقية تعمل كآلية دفاع وتكيف.
- البيئة المؤسسية تمثل الشرط الحاكم الذي يخفف أو يضاعف أثر الأبعاد السابقة.

وهذا التفاعل هو ما يبرر تسمية النموذج بـ **Industrial Survival Framework (ISF)** بوصفه البناء التشغيلي، و **Industrial Survival Theory (IST)** بوصفه البنية التفسيرية الأشمل. فالإطار يصف عناصر التفاعل، بينما النظرية تشرح لماذا يحدث البقاء وكيف تتكون شروطه. ومن حيث المنطق البحثي، هذا الانتقال من إطار إلى نظرية يزيد القيمة العلمية للدراسة، لأنه يحولها من مجرد مراجعة مفاهيمية إلى مساهمة تفسيرية قابلة للتطوير والاختبار (Akkartal & Karamik, 2021, pp. 1348–1361; Afin et al., 2025, pp. 107–151; Fuertes–Callén et al., 2025, pp. 2214–2247).

رابعاً: الصياغة القابلة للاختبار مستقبلاً

ولتحويل النظرية إلى مسار بحثي قابل للاختبار، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات التفصيلية الآتية:

1. تؤثر الكفاءة التشغيلية تأثيراً إيجابياً مباشراً في البقاء الصناعي.
2. تؤثر القدرة التنافسية تأثيراً إيجابياً مباشراً في البقاء الصناعي.
3. تؤثر المرونة السوقية تأثيراً إيجابياً مباشراً في البقاء الصناعي.
4. تؤثر البيئة المؤسسية تأثيراً إيجابياً مباشراً في البقاء الصناعي.
5. تعد البيئة المؤسسية متغيراً معدّلاً يقوي أو يضعف أثر الكفاءة والقدرة التنافسية في البقاء.

6. تعمل الصدمات الاقتصادية والابتكارية بوصفها اختبارات ضاغطة تكشف صلابة النموذج أو هشاشته.

هذه الفرضيات منسجمة مع الاتجاهات الحديثة في أدبيات survival analysis التي تستخدم نماذج المخاطر والمدة الزمنية، وترتبط بين الكفاءة والمنافسة والمتغيرات البيئية من جهة، وبين استمرار الشركة أو خروجها من السوق من جهة أخرى (Afin et al., 2025, pp. 107–151; Fuertes–Callén et al., 2025, pp. 2214–2247).

خلاصة القول أن البقاء الصناعي لا يمكن تفسيره بعامل وحيد، بل عبر نظرية تركيبية تدمج بين الداخل والخارج، وبين التشغيل والتنافس، وبين التكيف والبيئة المؤسسية. وقد بدا واضحاً أن الدراسات الحديثة لا تنفي أهمية أي عامل منفرد، لكنها تظهر أن الفاعلية الحقيقية تظهر حين تتفاعل الكفاءة مع المرونة، وتتكامل القدرة التنافسية مع البيئة الداعمة، ويُترجم التمويل والتشريع والاستقرار إلى شروط فعلية للبقاء. ومن هنا جاءت **نظرية البقاء الصناعي IST** بوصفها محاولة لصياغة تفسير أشمل، وجاء **إطار البقاء الصناعي ISF** بوصفه هيكلًا تحليليًا يترجم هذه النظرية إلى مكونات واضحة قابلة للتطوير والاختبار في الدراسات اللاحقة (Akkartal & Karamik, 2021, pp. 1348–1361; Afin et al., 2025, pp. 107–151; Fuertes–Callén et al., 2025, pp. 2214–2247).

وتتمثل في صياغة **نظرية البقاء الصناعي (IST)** و**إطار البقاء الصناعي (ISF)** بوصفهما بنية تفسيرية موحدة تتجاوز المقاربات الجزئية التي تكتفي بعامل واحد أو عاملين. فالدراسات السابقة، على أهميتها، كثيراً ما درست العوامل المؤثرة في البقاء بصورة مستقلة، بينما يهدف هذا البحث إلى دمجها في بناء نظري واحد يفسر العلاقة بين التشغيل والتنافس والتكيف والمؤسسات. وهذا الاتجاه التركيبي يتسق مع ما تشير إليه الدراسات المفاهيمية الحديثة التي دعت إلى ربط العوامل الداخلية والخارجية داخل إطار واحد بدل الاكتفاء بعرضها كقائمة متفرقة).

المبحث الثالث: التطبيق التحليلي لإطار البقاء الصناعي (ISF) باستخدام نموذج المخاطر النسبية لكوكس على القطاع الصناعي العراقي (2015–2024)

بعد أن تم في المبحثين السابقين بناء الأساس النظري لنظرية البقاء الصناعي (IST) وصياغة إطارها التحليلي (ISF) بأبعاده الأربعة، يسعى هذا المبحث إلى الانتقال من المستوى المفاهيمي إلى مستوى التطبيق الاستدلالي على الحالة العراقية، عبر توظيف نموذج المخاطر النسبية لكوكس (Cox Proportional Hazards Model) بوصفه الأداة القياسية الأكثر شيوعاً في أدبيات بقاء المنشآت، والتي استُخدمت فعلاً في دراسات إسبانيا (Esteve–Pérez et al., 2004) والأسواق الناشئة الأوروبية (Baumöhl et al., 2019). وتجدد الإشارة منهجياً إلى أن تقدير نموذج كوكس بصورته الكاملة يتطلب بيانات جزئية (Micro-panel Data) على مستوى المنشأة الواحدة، تتضمن تاريخ الدخول والخروج الفعلي لكل منشأة على حدة؛ وهو نوع من البيانات لا تنشره الجهات الرسمية العراقية (وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء، البنك المركزي العراقي، وزارة الصناعة والمعادن) في شكل ملفات مفتوحة قابلة للربط الزمني على مستوى المنشأة الفردية، بل تُنشر غالباً في صورة مسوح مقطعية متكررة (Repeated Cross–Sections) لأعداد المنشآت الكبيرة والمتوسطة. لذلك يُقَدَّم هذا المبحث الموصفة القياسية الكاملة لنموذج كوكس المقترح، مدعومة بمؤشرات قطاعية رسمية فعلية تمثل وكلاء قياسييين (Proxies) لأبعاد إطار ISF الأربعة، تمهيداً لتقدير النموذج تجريبياً حال توافر بيانات المنشآت الفردية من مديرية الإحصاء الصناعي.

أولاً: اتجاه مؤشر الكفاءة التشغيلية للقطاع الصناعي العراقي

يمثل الجدول الآتي مسار مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي، بوصفه مؤشراً كلياً وكيلاً (Proxy) عن بُعد "الكفاءة التشغيلية" في إطار ISF، إذ يعكس ضعف أو تحسن قدرة القطاع على تحويل الموارد إلى قيمة مضافة عبر الزمن.

جدول (1) نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق (2015–2024)

السنة	القيمة المضافة للصناعة التحويلية (%) من الناتج المحلي الإجمالي
2015	2.1% مرحلة انكماش حاد إثر أزمة أسعار النفط وتوسع داعش
2020	2.4% تأثر إضافي بجائحة كورونا

2023	3.57%
2024	4.09%

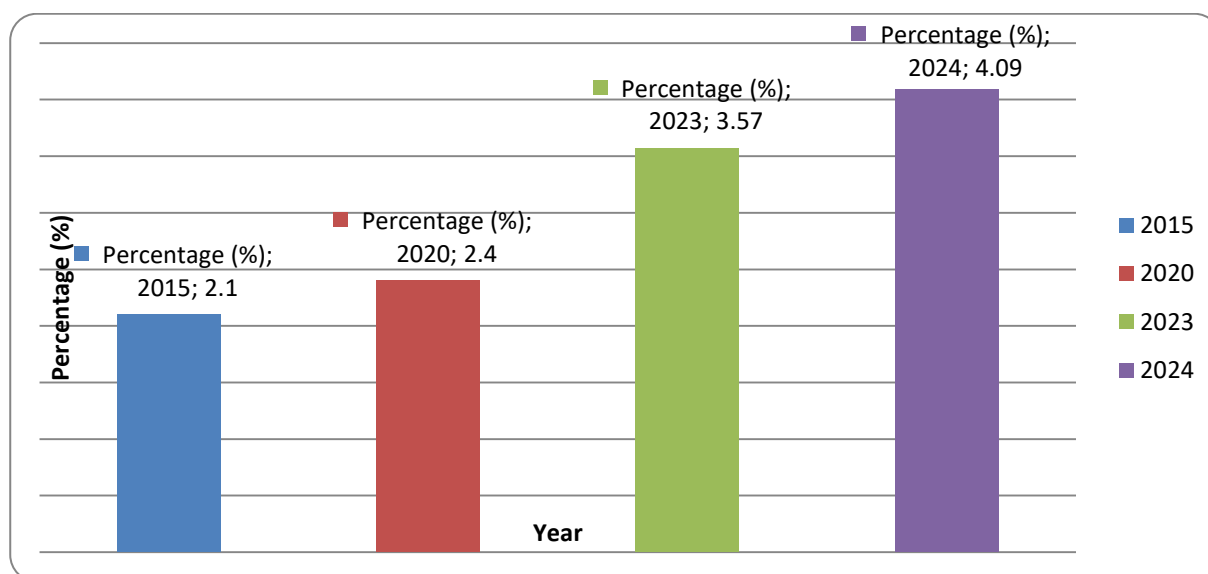
المصدر:

World Bank. World Development Indicators (WDI), Indicator: **Manufacturing, value added (% of GDP) (NV.IND.MANF.ZS)**, Iraq, Data retrieved on 15 July 2026.

<https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.MANF.ZS?locations=IQ>

يتضح من الجدول اعلاه أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي لا تزال محدودة جدًا قياسًا بحصة القطاع النفطي والاستخراجي (الذي تجاوزت مساهمته الإجمالية للصناعة ومنها النفط نحو 55% من الناتج عام 2023)، إلا أن الاتجاه الأخير (2024-2023) يُظهر تحسنًا تدريجيًا طفيفًا. ووفقًا لمنطق إطار ISF، فإن ضعف الكفاءة التشغيلية على المستوى الكلي يرفع "معدل الخطر (Hazard Rate)" المتوقع لخروج المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة تحديدًا، لأن ضعف القيمة المضافة يعكس ارتفاع كلفة التشغيل النسبية وضعف الإنتاجية الكلية للعوامل، وهو ما يتسق مع ما توصلت إليه دراسة (Afin et al. (2025) من أن انخفاض الكفاءة الفنية يقصر زمن بقاء المنشأة ويرفع احتمال خروجها المبكر من السوق. يبين الشكل (1) أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ظلت منخفضة خلال الفترة (2015-2024)، مع تحسن طفيف في السنوات الأخيرة، وهو ما يشير إلى استمرار ضعف القاعدة الصناعية رغم بوادر التعافي.

الشكل (1) اتجاه نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق (2015-2024)



المصدر : الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

ثانيًا: مؤشر البيئة التمويلية بوصفه وكيلاً عن "المرونة السوقية" و"البيئة المؤسسية"

يرتبط بُعدا المرونة السوقية والبيئة المؤسسية في إطار ISF ارتباطاً وثيقاً بسهولة حصول المنشآت الصناعية على التمويل المصرفي، بوصفه شرطاً لتجديد الأصول الإنتاجية ومواجهة الصدمات. ويعرض الجدول أدناه هيكل التمويل المصرفي الموجه للقطاع الصناعي في العراق كما توثقه النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي.

جدول (2) مؤشر عام على واقع التمويل المصرفي الموجه للقطاع الصناعي في العراق

المؤشر	الوصف	الدلالة ضمن إطار ISF
هيمنة القروض الحكومية والعقارية	تظهر النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي أن القروض الممنوحة من المصارف الحكومية والخاصة توجّه بنسبة غالبية نحو القطاعين العقاري والتجاري، بينما تبقى حصة القطاع الصناعي التحويلي من إجمالي التسهيلات الائتمانية ضئيلة نسبياً	ضعف مؤشر "البيئة المؤسسية الداعمة للتمويل"
برامج الإقراض الصناعي الميسر	يقدم مصرف التنمية الصناعي العراقي (التابع لمنظومة التمويل الحكومي) قروضاً ميسرة لتأسيس وتوسعة المنشآت الصناعية، إلا أن حجمها يبقى محدوداً مقارنة بالاحتياج الفعلي لإعادة تأهيل القطاع	مؤشر جزئي إيجابي ضمن بُعد "المرونة السوقية"
تقلب سعر الصرف والتضخم المستورد	انعكس تذبذب سعر صرف الدينار وأسعار المدخلات المستوردة على كلفة تشغيل المنشآت الصناعية خلال الفترة (2020-2023)	عامل ضاغط يرفع "خطر الخروج" ضمن البيئة المؤسسية الكلية

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على :

1- البنك المركزي العراقي. (2024). *النشرة الإحصائية السنوية*. بغداد: مديرية الإحصاء والأبحاث. <https://cbi.iq>

2- مصرف التنمية الصناعي العراقي. (2024). *التقرير السنوي*. بغداد: <https://idb.iq>

3-World Bank. (2026). *World Development Indicators*. Washington, DC: World Bank.

<https://data.worldbank.org>

من خلال الجدول اعلاه نجد أن البيئة التمويلية العراقية لا تزال تمثل، بمعايير إطار ISF ، عامل ضغط أكثر منها عامل دعم لبقاء المنشآت الصناعية؛ إذ يترافق ضعف القدرة على الوصول إلى تمويل استثماري طويل الأجل مع ارتفاع كلفة رأس المال العامل، وهو ما يرفع نظرياً معدل الخطر الحدي (Marginal Hazard) لخروج المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحديداً، بما يتسق مع نتائج Bosio et al. (2020) التي بينت أن القيود الائتمانية من أقوى مسرعات الخروج وقت الصدمات الاقتصادية.

ثالثاً: المواصفة القياسية المقترحة لنموذج كوكس لتقدير إطار ISF على مستوى المنشأة العراقية
استناداً إلى الأبعاد الأربعة للنظرية، يُقترح تحديد دالة المخاطر بالصيغة الآتية:

$$h(t, X) = h_0(t) \cdot \exp(\beta_1 OE + \beta_2 CC + \beta_3 MF + \beta_4 IE)$$

حيث تمثل $h(t, X)$ معدل خطر خروج المنشأة عند الزمن (t) ، و $h_0(t)$ دالة الخطر الأساسية غير المحددة (Baseline Hazard)، بينما تمثل المتغيرات التفسيرية أبعاد الإطار الأربعة.

جدول (3) المواصفة القياسية المقترحة للمتغيرات التفسيرية في نموذج كوكس

البعد النظري (ISF)	المتغير القياسي المقترح كوكيل (Proxy)	مصدر البيانات المقترح	الإشارة المتوقعة للمعامل (β)
الكفاءة التشغيلية (OE)	نسبة القيمة المضافة إلى المدخلات الإنتاجية للمنشأة، أو كثافة استخدام الطاقة الكهربائية لكل وحدة إنتاج	مديرية الإحصاء الصناعي/وزارة التخطيط، وزارة الصناعة والمعادن	سالبة (تخفيض خطر الخروج)
القدرة التنافسية (CC)	حصة المنشأة من مبيعات القطاع الفرعي؛ نسبة التصدير إلى إجمالي المبيعات	وزارة الصناعة والمعادن، الجهاز المركزي للإحصاء	سالبة
المرونة السوقية (MF)	معدل تجديد خطوط الإنتاج/التكنولوجيا خلال آخر خمس سنوات؛ عدد الأسواق الجغرافية المخدومة	مسوح المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة (COSIT)	سالبة
البيئة المؤسسية (IE)	نسبة القروض الصناعية الممنوحة إلى إجمالي محفظة الائتمان المصرفي في المحافظة؛ مؤشر استقرار الطاقة الكهربائية المجهزة صناعياً	البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية	سالبة
متغيرات ضابطة	عمر المنشأة، حجم العمالة، المحافظة (بصرة، بغداد، نينوى، بابل، ذي قار)	وزارة التخطيط/وزارة الصناعة والمعادن	متعدد الاتجاه

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على :

1 -البنك المركزي العراقي. (2024). *النشرة الإحصائية السنوية*. بغداد، العراق <https://cbi.iq>

2- وزارة التخطيط العراقية – الجهاز المركزي للإحصاء. (2024). *(COSIT) الإحصاء الصناعي السنوي* (الإصدارات المختلفة). بغداد، العراق <https://cosit.gov.iq>

3-وزارة الصناعة والمعادن. (2024). التقرير السنوي. بغداد، العراق <https://industry.gov.iq>

4- World Bank. (2026). World Development Indicators. Washington, DC: World Bank. <https://data.worldbank.org>

تكشف هذه الموصفة أن التقدير الفعلي لنموذج كوكس على العينة العراقية يستلزم بناء لوحة بيانات طويلة (Panel) لعينة من المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة الموزعة على المحافظات الخمس موضوع الدراسة (البصرة، بغداد، نينوى، بابل، ذي قار)، بحيث تُرصد لكل منشأة سنة التأسيس، وحالتها (باقية/خارجة/مراقبة أو Censored) حتى نهاية عام 2024. وتشير طبيعة البيانات المتاحة حالياً إلى أن مثل هذا التقدير القياسي الكامل يمثل مساراً بحثياً تطبيقياً مستقبلياً مباشراً لهذا البحث، يمكن تنفيذه بالتعاون مع مديرية الإحصاء الصناعي للحصول على البيانات غير المجمعة (Micro-data) الخاصة بمسوح المنشآت الكبيرة والمتوسطة للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018، 2020، 2021، 2022).

أن تطبيق منطق نموذج كوكس على القطاع الصناعي العراقي ممكن منهجياً ومبرر نظرياً في ضوء إطار ISF، غير أن اكتمال التقدير الكمي لمعاملات الخطر (Hazard Ratios) الفعلية مشروط بتوافر بيانات على مستوى المنشأة الفردية، وهي بيانات تُجمع فعلاً من قبل مديرية الإحصاء الصناعي ضمن مسوح المنشآت الكبيرة والمتوسطة، لكنها تُنشر حالياً بصيغة مجمعة على مستوى القطاع/المحافظة لا على مستوى المنشأة الواحدة عبر الزمن. ومن هذا المنطلق، فإن المؤشرات القطاعية الفعلية المعروضة أعلاه (ضعف القيمة المضافة الصناعية، محدودية التمويل المصرفي الموجه للصناعة) تقدّم دليلاً كلياً (Macro-level Evidence) داعماً لفرضيات النظرية، بينما يبقى التقدير الجزئي الكامل بنموذج كوكس خطوة تطبيقية لاحقة موصى بها صراحة ضمن توصيات هذا البحث.

الاستنتاجات

أولاً: أن مفهوم البقاء الصناعي يختلف عن النمو الصناعي؛ فالبقاء يعني القدرة على الاستمرار وتجنب الخروج من السوق، بينما النمو يعني التوسع في الحجم أو المبيعات أو الحصة السوقية. وقد أظهرت الأدبيات الحديثة أن النجاح في البقاء لا يساوي بالضرورة النجاح في النمو، وأن بعض المنشآت قد تبقى دون توسع كبير، بينما قد تنمو منشآت أخرى ثم تتعرض لاحقاً للانكماش أو الخروج.

ثانياً: أن الكفاءة التشغيلية تمثل أحد أقوى المحددات المباشرة للبقاء الصناعي، لأن المنشأة ذات الكفاءة الأعلى تكون أكثر قدرة على خفض التكلفة ورفع الإنتاجية ومواجهة الصدمات. وقد دعمت الدراسات المعتمدة في هذا البحث هذا الاستنتاج بوضوح، إذ وجدت أن الكفاءة الفنية مرتبطة بانخفاض خطر الخروج وارتفاع زمن البقاء.

ثالثاً: أن الابتكار والبحث والتطوير ليسا عاملين إضافيين هامشين، بل عنصران بنيويان في تفسير البقاء الصناعي، لأنهما يرفعان قدرة المنشأة على التكيف مع تغيرات السوق والتكنولوجيا. ومع ذلك، فإن أثرهما يظل مشروطاً بالبيئة الصناعية والمؤسسية التي تعمل داخلها المنشأة.

رابعاً: البيئة المؤسسية الجيدة ليست مجرد خلفية تنظيمية محايدة، بل هي عامل وقائي مباشر ضد الخروج من السوق، خاصة في الأسواق الناشئة أو في البيئات التي تعاني من ضعف الحوكمة أو ارتفاع تكاليف التعاملات أو محدودية الوصول إلى التمويل.

خامساً: أن النظرية الأقرب إلى تفسير البقاء الصناعي هي النظرية التركيبية التي تجمع بين هيكل السوق والموارد والقدرات وتكاليف المعاملات والميزة التنافسية، لأن أي تفسير أحادي يظل ناقصاً ولا يفسر اختلاف مسارات البقاء بين منشآت تعمل في القطاع نفسه

سادساً: أن البقاء الصناعي ليس ظاهرة عفوية ولا مجرد استمرار زمني للمنشأة داخل السوق، بل هو نتيجة تفاعل منظم بين الكفاءة الداخلية والقدرة التنافسية والمرونة السوقية والبيئة المؤسسية. وتؤكد الأدبيات التي نوقشت في الفصول السابقة أن المنشآت التي تمتلك كفاءة فنية أعلى تكون أقل عرضة للخروج، وأن الابتكار والبحث والتطوير يرفعان فرص الاستمرار، بينما

تمثل جودة المؤسسات والحوكمة والقيود التمويلية عناصر فارقة في تفسير البقاء أو الفشل. كما تُظهر الأدبيات الحديثة أن هذه العوامل لا تعمل منفردة، بل تتداخل ضمن مسار زمني يحدد احتمالات البقاء والخروج بصورة تراكمية.

التوصيات

أولاً: تعزيز سياسات دعم المنشآت الصناعية عبر برامج تحديث تقني، وتطوير إداري، وتحسين استخدام الطاقة والمواد، لأن الكفاءة هي خط الدفاع الأول ضد الخروج من السوق. وهذه التوصية تتسجم مع الأدلة التي ربطت بين الكفاءة الفنية والبقاء الطويل.

ثانياً: ينبغي أن تُبنى السياسات الداعمة للصناعة على تشجيع الابتكار والبحث والتطوير، لا بوصفهما نشاطاً تجميلاً، بل باعتبارهما آليتين مركبتين لتعزيز القدرة على التكيف والمنافسة. وقد بينت الأدبيات أن الاستثمار في البحث والتطوير يرفع فرص البقاء بوضوح في الصناعة التحويلية.

ثالثاً: تحسين البيئة المؤسسية من خلال استقرار التشريعات، وتسهيل التمويل، وحماية العقود، وتقليل الكلفة البيروقراطية، لأن بقاء المنشآت لا يتحدد فقط بما تملكه من موارد داخلية، بل أيضاً بما تتيحه البيئة المحيطة لها من شروط عمل مستقرة.

رابعاً: دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الصناعية ببرامج خاصة، لأن الأدلة الكلاسيكية والحديثة معاً تشير إلى أن صغر الحجم غالباً ما يرتبط بمستوى أعلى من الهشاشة أمام الخروج من السوق، ما لم يُدعم بمرونة وتمويل وقدرة تنظيمية مناسبة.

خامساً: إنشاء قواع بيانات وطنية عن دخول وخروج المنشآت الصناعية، بحيث لا يُنظر إلى البقاء كاستجابة لاحقة للآزمات، بل كعملية مستمرة تشمل التكيف، وتنويع الأسواق، وإدارة التكاليف، وبناء القدرات التنافسية قبل وقوع الصدمة.

سادساً: الحصول على بيانات المنشآت الصناعية الفردية (Micro-data) من مديرية الإحصاء الصناعي/الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (2015-2024)، من خلال طلب بحثي رسمي يراعي ضوابط السرية الإحصائية، بما يتيح بناء قاعدة بيانات طولية (Panel Data) على مستوى المنشأة الواحدة. ويسهم ذلك في التقدير الفعلي لنموذج المخاطر النسبية لكوكس، واستخراج معاملات الخطر (Hazard Ratios) واختبار إطار البقاء الصناعي (ISF) بصورة تطبيقية دقيقة على القطاع الصناعي العراقي.

المراجع

المراجع العربية

1. البنك المركزي العراقي. (2024). *النشرة الإحصائية السنوية*. <https://cbi.iq>.
2. الراوي، خالد محمد. (2010). *الاقتصاد الصناعي*. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
3. الصميدعي، محمود جاسم، ويوسف، ردينة عثمان. (2020). *(الإدارة الإستراتيجية ط. 3)*. دار المسيرة.
4. مصرف التنمية الصناعي العراقي. (2024). *(التقرير السنوي)*. <https://idb.iq>.
5. النجار، فريد راغب. (2017). *(إدارة الإنتاج والعمليات)*. الدار الجامعية.
6. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء. (2024). *(الإحصاء الصناعي السنوي)*. <https://cosit.gov.iq>.
7. وزارة الصناعة والمعادن. (2024). *(التقرير السنوي)*. <https://industry.gov.iq>.

المراجع الأجنبية

1. Afin, R., Hartono, D., & Arifin, Z. (2025). Technical efficiency, competition, and firm survival in Indonesian manufacturing industries. *Journal of Industry, Competition and Trade*, 25(1), 107–151.
2. Akkartal, E., & Karamik, E. A. (2021). The survival rates of SMEs in Turkey and the conceptual framework of factors affecting it. *Journal of Business Economics and Finance*, 10(4), 348–361.

3. Barney, J. B. (1991). Firm resources and sustained competitive advantage. *Journal of Management*, 17(1), 99–120. <https://doi.org/10.1177/014920639101700108>
4. Baumöhl, E., Iwasaki, I., & Kočenda, E. (2019). Institutions and determinants of firm survival in European emerging markets. *Journal of Comparative Economics*, 47(3), 607–634. <https://doi.org/10.1016/j.jce.2019.03.002>
5. Blanchard, O. (2021). *Macroeconomics* (8th ed.). Pearson.
6. Bosio, E., Djankov, S., Jolevski, F., & Ramalho, R. (2020). *Survival of firms during economic crises*. World Bank. <https://documents.worldbank.org/>
7. Coad, A. (2010). Exploring the processes of firm growth: Evidence from a vector autoregression. *Industrial and Corporate Change*, 19(6), 1677–1703. <https://doi.org/10.1093/icc/dtq018>
8. Coelli, T. J., Rao, D. S. P., O'Donnell, C. J., & Battese, G. E. (2005). *An introduction to efficiency and productivity analysis* (2nd ed.). Springer.
9. Cox, D. R. (1972). Regression models and life-tables. *Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological)*, 34(2), 187–220. <https://doi.org/10.1111/j.2517-6161.1972.tb00899.x>
10. Daft, R. L. (2022). *Management* (15th ed.). Cengage Learning.
11. Esteve-Pérez, S., & Mañez-Castillejo, J. A. (2008). The resource-based theory of the firm and firm survival. *Small Business Economics*, 30(3), 231–249. <https://doi.org/10.1007/s11187-006-9011-4>
12. Esteve-Pérez, S., Sanchis-Llopis, A., & Sanchis-Llopis, J. A. (2004). The determinants of survival of Spanish manufacturing firms. *Review of Industrial Organization*, 25(3), 251–273. <https://doi.org/10.1023/B:REIO.0000047224.78825.3c>
13. Fuertes-Callén, Y., Cuellar-Fernández, B., & Serrano-Cinca, C. (2025). Firm survival and profitable growth: The role of environmental conditions. *Small Business Economics*, 64(5), 2214–2247.
14. Heizer, J., Render, B., & Munson, C. (2020). *Operations management: Sustainability and supply chain management* (13th ed.). Pearson.
15. Mailani, E., Sari, D. P., & Nugroho, A. (2024). Resource-based view theory to achieve a sustainable competitive advantage of the firm: A systematic literature review. *International Journal of Economics and Business Research*, 28(2), 122–146.
16. North, D. C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge University Press.
17. Pettit, T. J., Croxton, K. L., & Fiksel, J. (2020). Ensuring supply chain resilience: Development and implementation of an assessment tool. *Journal of Business Logistics*, 41(1), 46–76.
18. Porter, M. E. (1985). *Competitive advantage: Creating and sustaining superior performance*. Free Press.
19. Rodrik, D. (2008). *Normalizing industrial policy* (Working Paper No. 3). Commission on Growth and Development, World Bank.
20. Scherer, F. M., & Ross, D. (1990). *Industrial market structure and economic performance* (3rd ed.). Houghton Mifflin.
21. Schwab, K. (2017). *The fourth industrial revolution*. Crown Business.
22. Vivarelli, M., & Santarelli, E. (2020). *Entrepreneurship and the process of firms' entry, survival and growth* (IZA Discussion Paper No. 13654). Institute of Labor Economics (IZA).
23. Williamson, O. E. (1985). *The economic institutions of capitalism*. Free Press.
24. World Bank. (2026). *Manufacturing, value added (% of GDP) (NV.IND.MANF.ZS): Iraq*. <https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.MANF.ZS?locations=IQ>
25. World Bank. (2026). *World Development Indicators*. <https://data.worldbank.org>
26. Zhang, M., & Mohnen, P. (2022). R&D, innovation and firm survival in Chinese manufacturing, 2000–2006. *Eurasian Business Review*, 12(1), 59–95. <https://doi.org/10.1007/s40821-021-00200-1>